"إن هـؤلاء لا يتورّعـون عـن استغلال "الهويـة الإسـلامية" إلـى أقصى حدودهـا، كما أنهم يستعملون "كلّ الطرق والوسـائل المشـروعة" في سـبيل الدفـاع عـن أخطائهـم وكَيلِ الاتهامـات للآخريـن، إن هذا المنهـج لا يتوافق إطلاقًـا وروح الإسـلام، إن الكـذب رأس كل خطيئة، وقـد يُخرج المؤمن من الملّة في نهاية المطاف ويحوّله إلى شيء آخر، وعندها من الممكن أن يرتكب أفظع الجرائم، حفظنا الله وإياكم".

فأين تذهبون![1]

إن حادثة زرْع أجهزة التنصّت في أحد المكاتب برئاسة الوزراء كانت "الأمل الأكبر" لمن يتحدّثون عن الدولة الموازية داخل الدولة كلّ يوم دون تقديـم أي دليل وبرهـان على وجودها، حيث كانوا يكتبون سـيناريوهات وهميـة ويلقـون الرعـب في القلـوب انطلاقًا منهـا، إلا أن هذا السـيناريو الرهيب قد انهار خلال الأسبوع الماضي[2] -كباقي السيناريوهات الملفّقة الأخـرى- حين صرّح نائب رئيـس "معهد الأبحـاث التكنولوجية التركي (*TÜBİTAK*)" "حسـن بَـلَازْ (*Palaz*)" بأنـه تعـرّض لضغوطـات كبيـرة من أجل تحريف حقائق التقرير المتعلق بهذا الخصوص، ويكتب تقريرًا آخرَ موافقًا لهوى الحكومة، وشدّد على أن السبب الوحيد الذي دفـع السلطات إلـى إقالتـه من منصبه، هو عدم رضوخه لمطالب الحكومة بتزييف حقائق هذا التقرير بصورة مخالفة للمبادئ العلمية بعد مضيّ عامين كاملين على

(١) جريدة "تودايس زمان" الإنجليزية، ٦ أبريل ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

كتابتـه وتقديمـه إلى المخابـرات الوطنية ورئاسـة الـوزراء، وهكذا خرج بيروقراطي "نبيل" وقلّب الخطة الخبيثة رأسا على عقب، إلا أن هذا الأمر قد ترك في أذهاننا صورة مقزّزة جدًّا.

لم يشهدْ عالمُ السياسة منذ نشأته الأولى على وجه الأرض هذا المستوى من النهج الهجومي.. ولم ينحدرْ مستوى وسائل الإعلام منذ ظهورها الأول إلى الحضيض بهذه الدرجة.. يَكذبون ويُشهّرون ويقومون بالدعاية السوداء ويهاجمون بأشـنع الألفاظ والوسـائل بحيث يسـتحي الإنسان أن يستفسر مـن رفقائه القدمـاء: "ألم يبقَ لديكم أي مبدإٍ مقـدّس تحترمونه؟!" وكأني أسـمـع من القراء يُجيبون "بالله عليك! أَيَحْترم المبادئَ المقدسـة مَنْ كان طمّاعًا جشِعًا لا يشبع ولا يرضى؟!" ولكن ينبغي أَنْ لا يُنسى أنّ كلّ الأمور لا تنحصر في هذه الدنيا الفانية حتى ينحبس كلُّ معنى الحياة في صناديق الاقتراع.

يَكذبون ويفترون دون هوادة، ولو لم تعمَّرْ هذه الأكاذيب والافتراءات حتـى سـاعة مـن الزمـن، إذ تظهر الحقيقـةُ ويزهـق الباطـلُ، إلا أن الذي يبعث على الغرابة والدهشـة هو أن الكاذب لا يَسـتحيي من افتضاح كذبه ولا يحمـرّ وجهـه أبـدًا، وقد وصل الأمر إلى درجـة أن جريدة تزعم بأنها "إسـلامية" نقلـت في صفحتها الأولى عن نائـب برلماني قد تعرَّض لظلمٍ بعد نشْـر تسـجيل مصوّر يتضمّن مقاطـع مخلة بالأخلاق قوله بأن حركةَ الخدمـة هـي مَـنْ تقـف وراء تسـريب هـذا التسـجيل، إلا أنـه لـم يمضِ وقـتٌ حتـى ظهـر ذلك البرلمانـي على الشاشـات وأكّد أنه لم يتفـوّه أبدًا بحركـة الخدمة أو الدولـة الموازية، أَمَا كان يجب للكاذب أن يسـتحي؟!

ولكنه لم يستحِ، فبأي وصفٍ نصِف هذا الأمر؟ أَنَصِفُه بالوقاحة أم الجنون أم التجرّد من كلّ القيم والمبادئ، أم بجميع ما ذُكر؟!

إن هؤلاء لا يتورّعون عن استغلال "الهوية الإسلامية" إلى أقصى حدودها، كما أنهم يستعملون "كلّ الطرق والوسائل المشروعة" في سبيل الدفاع عن أخطائهم وكَيلِ الاتهامات للآخرين، إن هذا المنهج لا يتوافق إطلاقًا وروح الإسلام، وإن الكذب رأس كل خطيئة، وقد يُخرج المؤمن من الملّة في نهاية المطاف ويحوّله إلى شيء آخر، وعندها من الممكن أن يرتكب أفظع الجرائم، حفظنا الله وإياكم.

استنطقوا ضمائركم بدلًا من ألسنتكم، وحاسبوا أنفسكم ولو مرة! وأَقلِعوا عن الأخطاء المركّبة من وشْيِ المتطوّعين في حركة الخدمة، العاملين في كافة أرجاء العالم، إلى الدول الأجنبية، وتخلّوْا عن اتهامِ أناسٍ تقفون معهم صفًا واحدًا عند الصلاة في المساجد، واستمِعوا لنداء القرآن الكريم الذي يقول: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾.

حقًّا يا أيها المؤمنون، بالله عليكم أين تذهبون!؟.

"هؤلاء الذين يوجّهون الاتهام بالنجسُس إلى فئات وطنية من المجتمع، إما أنهم لا يعرفون شيئًا عن القانون وإما أنهم يسعون لتقويض سيادته بسبب ما يُكِنُّونه من حقد وكراهية، ولعلَّ عدم توافر الأدلَّة الملموسة التي تُثبِت هذه الشبهات والمزاعم هو ممَّا لا يمكن تفسيره كمصادفة بحتة، لأن الزَّجَّ بالآخرين داخل دائرة الاشتباه عبر المناورة بالشائعات والتلاعُب بالشكوك هو خطيئة دينيَّة وجُرْم قانوني على حدٍّ سواءٍ".

الاستبداد واحد.. وعواقبه لا تتغير أبدًا[1]

في هذه الدولة مجموعة من الأشخاص دائمًا ما يُشَبَّهون بـ"الأورام السرطانية"، ويُعامَلون كما لو كانوا "فيروسات"، إنهم أولئك المتهَمون بـ"الخيانة"، الذين تزعم الدعاية أنه "لا بد من استئصال شأفتهم".

اليمينيُّون واليساريُّون والعَلَوِيُّون والأكراد والمتدينون والأقليات غير المسلمة، كل هؤلاء تَعَرَّضُوا للإهانات الفظيعة والافتراءات التي تهدف إلى تصويرهم كمجرمين، حتى إن طائفة منهم قد وُصمت بالفاشية، بينما أُطلِقَ على طائفة أخرى وصف "الشيوعيين"، وذلك لتنتهي الحال بالمواطنين إلى لعن بعضهم بعضًا، وليس هناك فارق كبيرٌ بين أولئك الذين اتخذوا من جمودهم العَقَدِيّ مسوّغًا لتجريم حقّ الغير في ممارسة شعائره الدينية، والعقلية التي تزعم أن المواطنين غير المسلمين (كالأرمن واليونانيين والسريان) ليسوا سوى حفنة من العملاء، تلك العقلية التي

(١) جريدة "تودايس زمان" الإنجليزية، ٦ أبريل ٢٠١٤م.

ارتأت في الحقوق والحريات الأكثر طبيعية وديمقراطية للشعب الكردي إهانةً للدولة، مثلما ارتأت في الشعب التركي الذي طالما شعر بالتصالُح مع تاريخه ودينه تهديدًا إجراميًّا، أقول إنه بسبب مثل هذه التركيبة الذهنية التي درجت على وصم شرائح معيَّنة من المجتمع بالخيانة، بسببها أهدرت دولتنا زمنًا طائلًا وتَمَكَّن النظام القمعي من إخفاء حقيقته، عن طريق اللجوء إلى تبديل الأقنعة تبعًا لِمَا يقتضيه تغيُّر الظروف، لا لشيء إلا ليحتفظ بما يتمتع به من نفوذ.

هؤلاء الذين يوجّهون الاتهام بالتجسُّس إلى فئات وطنية من المجتمع، إما أنهم لا يعرفون شيئًا عن القانون وإما أنهم يسعون لتقويض سيادته بسبب ما يُكِنُّونه من حقد وكراهية، ولعلَّ عدم توافر الأدلَّة الملموسة التي تُثبِت هذه الشبهات والمزاعم، هو ممَّا لا يمكن تفسيره كمصادفة بحتة، لأن الزَّجَّ بالآخرين داخل دائرة الاشتباه عبر المناورة بالشائعات والتلاعُب بالشكوك هو خطيئة دينيَّة وجُرْم قانوني على حدٍّ سواءٍ.

والآن، يودُّ بعض الجماعات لو أمكنه أن يجعل من حركة "الخدمة" إحدى ضحايا مثل هذه الثقافة الغوغائية، ففي البداية دبَّرَ البعض جريمةً وهميَّةً وغامضةً ضدّ الحركة، استنادًا إلى ادِّعاءاتٍ بوجود ما يُسمى "الدولة الموازية"، ومع ذلك فإن مثل هذه التهمة مُبهَمة لدرجة أنها لو وُجِّهَت إلى هؤلاء الذين يلومون الحركة لتكوينها "دولة موازية"، لبدا الاتهام مبرَّرًا بسبب غموض الادِّعاءات.

ولو سلَّمنا جدلًا بأن جريمةً قد ارتُكِبَت بالفعل، فينبغي توافُر الأدلَّة الملموسة على وجود تنظيم غير قانوني أو مقوِّمات من قَبِيل اللجوء إلى العنف أو استعمال القوة أو السلاح، أما في حالة عدم توافر الإثباتات،

فيمكننا اعتبار كل هذه الادِّعاءات محضَ افتراء، خصوصًا تلك التي تتعلق بتهمة التجسُّس.

لقد كشفَت التطوُّرات الحادثة قبل الانتخابات البلدية، التي جرت فاعلياتها في ٣٠ مارس ٢٠١٤م، عن حقيقة الواقع المجتمعي، كما تلخِّصه الواقعة التالية: أعرب مواطن يبلغ من العمر ٨٢ عامًا لزعيم حزب الحركة القومية "دَوْلَتْ بَهْجَلِي"عن تأييده حزب العدالة والتنمية على مدار سنوات، غير أنه قد بدأ يستشعر القلق مؤخرًا -تحديدًا منذ الانتخابات- حول مستقبل أبنائه (الذين يعتنقون مبادئ فتح الله كولن)، وجاءت كلمات "بَهْجَلِي" الصادقة التي حاول بها طمأنة الشيخ لتُثِير حماسة الجمهور، إذ كان رَدُّه: "لستَ وحدَك من يُحِسّ بذلك".

هذا ما قاله "دَوْلَتْ بَهْجَلِي (*Devlet Bahçeli*)"، زعيم حزب الحركة القومية الذي يتبنَّى اتجاهًا سياسيًّا يقوم على أساس القومية التركية، فماذا عن الحزب السياسي الذي يقف على الجانب الآخر؟ لقد أدلى "حزب السلام والديمقراطية (*BDP*)" (الذي تستند نزعته السياسية إلى القومية الكردية) ببيانٍ واضحٍ وقويّ حين صرَّح زعيمه "صلاح الدين دَمِيرْطَاشْ (*Demirtaş*)" قائلًا: "ليس بوسعنا التغاضي عن هذه الحملة الغوغائية التي تستهدف حركة (الخدمة)"، حتى إن موقفه الديمقراطي قد حوى كثيرًا من الدروس المستفادة لأولئك الذين وقعوا ضحايا من قبل.

وبطبيعة الحال، كان بعض هؤلاء الذين وقعوا ضحايا من قبل قد تحولوا فيما بعد إلى حكام مستبِدّين يحاولون الاستفادة مما تُخوله الدولة إليهم من نفوذٍ استفادةً كاملة، مع ذلك فإن مختلِف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي لم تتوحد خلف الاستبداد، فأحزاب "الشعب

الجمهوري" والسعادة" و"الوحدة الكبرى (*BBP*)" لم يدعم أيٌّ منها الحملة الشعواء ضدّ الحركة، علاوةً على ذلك فإن أنصار حزب العدالة والتنمية أنفسهم -باستثناء المتعصبين وضيّقي الأفق- لا يوافقون على هذه الحملة، وذلك لِمَا يعرفونه عن حركة "الخدمة" من عدم لجوئها قَطُّ إلى الأساليب غير القانونية، **فهي حركة ديمقراطية ومدنية تركية تربطها بكثير من الأفراد المنتمين إلى جميع الفئات المجتمعية أواصر المَوَدَّة، حتى إن عديدًا من الأشخاص العلويين والسُّنَّة والأكراد والترك واليمينيين واليساريين والعلمانيين ومناهضي العلمانية يقيمون معها علاقاتٍ وثيقة ويقدرون ما تبذله من جهد، سواءٌ أَنْتَمَوْا إلى الحركة أم كانوا من خارجها.**

ورغم كل ذلك فإن بعض الأشخاص تدفعه الرغبة في الانتقام إلى توجيه اتهامات إلى الحركة بارتكاب جرائم واعتبارها منظمةً محظورة واضطهاد المتعاطفين معها، وقد يشرع هؤلاء الأشخاص -الذين سيكونون في موقفٍ صعبٍ للغاية حين يُسجَّل التاريخ دون أن يكون بمقدوره أن يبرِّر أفعالهم أمام الله- في شَنّ حملات غوغائية، كما سبق حدوثه من قبل، ومع هذا فينبغي أن لا ننسى أن الضمير الجمعي للبشرية كلها سيُدِين الطغيان كافة وأن الله "العدل" سيحاسب المسؤولين عن ذلك، وسيخسر في النهاية هؤلاء الذين يرجمون بالغيب ويثيرون الشائعات -لحاجةٍ في أنفسهم- ويفترون الكذب اعتمادًا على مناخ الريبة السائد في هذه الأيام.

إن المآلات لم تتغير قط، فكل فصيل مجتمعي تَعَرَّض للتشهير والتجريح و"الاجتثاث" لم يُقضَ عليه نهائيًّا من قبل، ولن يمكن ذلك في الحقيقة، ولا توجد استثناءات لهذه القاعدة، فما من فئة اجتماعية يمكن مَحوُها كلِّيًّا عن طريق فرض الاستبداد عَبْر سلطة الدولة، بل على

النقيض من ذلك تكتسب هذه الفئة مزيدًا من القوة، لأن الحركة التي تحرّكها "فكرة" لا يمكن تصفيتها بالقمع والبطش، وخلال انقلاب الثاني عشر من سبتمبر ١٩٨٠م، أُلقِيَ القبض على مئات الآلاف من الأشخاص وعُذِّبوا وأصدر القضاء أحكامًا بالإعدام في حقِّ عشرات منهم، فهل انتهت الحركات اليسارية أو اليمينية في تركيا؟ بل ليس هناك ما تبقى من قادة الانقلاب المستبدّين وإن بقيت أفكار المضطهَدين على قيد الحياة وبقي أشخاص ما زالوا يقدّمون أنفسهم باعتبارهم ديمقراطيين اجتماعيين واشتراكيين ويساريين ومثاليين، وتُواصِل الأحزاب السياسية التي تستوحي أفكارها من هذه الأيديولوجيات حصد ملايين الأصوات الانتخابية، حتى إن هؤلاء الذين اعتُبروا "فيروسات" خلال عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧م وواجهوا اتهاماتٍ بالرَّجْعِيَّة قد وصلوا إلى سُدَّة الحكم.

إن اللجوء إلى الاستبداد الذي دائمًا ما ينتهي إلى نفس النتيجة ويمهِّد الطريق للاضطهاد لا يُسفِر عن شيء، اللهم إلا الخضوع لمساءلة التاريخ، ويكفيهم النظر إلى ماضينا القريب للتبصُّر بهذه الحقيقة، لو أنه ما زال لديهم بعض الإدراك السليم.

ماذا عن ممارسة السياسة في المساجد أيضًا؟

في الآونة الأخيرة أبدى "هَاكَانْ شُوكُورْ" اعتراضه على إثارة خطاب الكراهية داخل المساجد، وكان تصريحه هذا مثيرًا للاستغراب، وقد وَرَدَت القصة في التقارير الإخبارية على هذا النحو: "بعد حضور نجم كرة القدم التركي الشهير "هَاكَانْ شُوكُورْ" جنازة مدرِّبه "أكرم كَارَابَرْبَرْ أُوغْلُو (*Karaberberoğlu*)" (التي جَرَت مراسمها في أحد المساجد)، وفي أثناء خروجه بعد أداء الصلاة، صاح أحد الأشخاص في وجهه متهمًا إياه

بخيانـة بلاده"، نعـم! كانت "الخيانة" هي التهمة التـي لا هوادة فيها والتي أصبح "شُـوكُورْ" (الذي سـبق لإدارة حزب العدالة والتنمية دعوته ليكون نائبًا برلمانيًّا) بمقتضاها خائنًا، لاسـتقالته من الحزب اعتراضًا على أخطاء الحزب.

وقد يُحكَم بتفاهة هذه الواقعة إذا اتضح أنها واقعة نادرة أو شاذَّة، لكن الوضـع الراهن يشـي بخلاف ذلك، **إذ يميل السياسـيون -للأسـف- إلى اسـتخدام لغة وخطاب مسمَّمَين من شـأنهما تغذية الاستقطاب، حتى بين مرتادي المسـاجد، كما يعمل بعض وسائل الإعلام الداعمة "للمحافظين" علـى إثارة حفيظة المواطنين وتعزيز مثل هذا الخطاب**، ولعلَّ الغرض من وراء هذه الإساءات استعداء المواطنين وشقّ صفِّهم، وذلك إلى حدِّ وصم ولو بعض منهم بتهمة الخيانة، وهو ما يُمثل خطًا فادحًا، إذ ينصُّ الإسلام بوضوحٍ على أنه في حالِ كفَّر مسلمٌ مسلمًا غيره، فقد باء بالتهمة أحدهما، لذا فإن مصيرًا مريعًا ينتظر أولئك الذين يُكفِّرون ملايين المسلمين.

وبـلا شـك، فإن هؤلاء الذين يعيشـون فـي الأبراج العاجيَّة للسياسـة مسـؤولون بصفةٍ خاصَّةٍ عن هذه الحالة مـن التعصُّب والتطرُّف، كما كان علـى بعـض العلمـاء أن تكـون تصرُّفاتهم على قـدرٍ أكبر من المسـؤولية والحكمـة، تَجَنُّبًـا للفوضـى والاضطـراب، بالإضافـة إلـى أن مديريـة الشـؤون الدينيـة كان عليهـا أن تلعب دورًا بَنّاءً، غير أنها قد فشـلت -مـع الأسـف- في لعب هذا الدور، ورغم محاولة حزب العدالة والتنمية بسط سـيطرته على الشـرطة والقضاء والإعلام ونظام التعليم، فإن هيمنته على المديرية كان مفاجئًا للجميـع، إذ قد يُمكن تَسـيِيس كل شـيءٍ وأي شيء،

لكنَّ على الجيش ومديرية الشؤون الدينية أن يَظَلَّا خارج الصراع السياسي، وذلك مثلما ينبغي لمرتادي المساجد أن يَدَعُوا انتماءاتهم الحزبية وأيديولوجياتهم وغيرها من ولاءاتهم الاجتماعية خارجًا، فليس المرء داخل هذا المكان المقدس سوى عبدٍ لله.

إن العالَم الإسلامي دفع على مر تاريخه ثمنًا باهظًا نتيجة تسييس المساجد، وأراق المتعصبون الدماء في سبيل ميولهم وأولوياتهم السياسية، حتى إن يزيد قد ترك الحسين بن علي ﷺ (سبط النبي محمد ﷺ) يموت عطشًا، كما اعتقد الخوارج أنهم أكثر الناس تُقًى وهم الذين قتلوا بوحشيَّةٍ آلاف المسلمين الأبرياء، لا لشيءٍ إلا لعدم إيمانهم بعقيدة الخوارج.

إخواني المسلمين والمسلمات! عودوا إلى الضوابط والحدود التي شرعها الله، تَخَلَّقُوا بأخلاق المسلمين، وإياكم والمبالغة في تقدير أي شيء أو أي أحد، فالله وحده -أذكّركم- له الفَضْل في ذلك، وأعظم ضروب الحكمة هو الإيمان بالله، وبه جاء الإسلام والخُلُق، كما أن ما ندعوه بالسياسة لا يُمثِّل جزءًا من مليون جزء من الدين كله، مثلما تقرّر تشريعات الله وأوامره، ولو كان الموت كمسلمٍ موحِّدٍ والتمتُّع بالفضائل والأخلاق هو ما يهمّ حقًّا، فإن مثل هذه الغطرسة والتطرُّف السياسيَّين لا يعنيان شيئًا على الإطلاق، ورغم حقيقة أنه لا يُمكن للسياسة أن تُمثل محور الدين، فلو شئت لاهتمامك الشخصي أن يقتصر عليها، فأبقِ تعصُّبك بعيدًا عن ساحات المساجد على الأقلّ، ولا تبنِ جدارًا سميكًا حول ذاتك.

كُفُّوا أيديكم عن المدارس التركية

حتى الأشخاص الذين لا تروقهم حركة "الخدمة" يشعرون بالفخر تجاه ما شيَّدَتْه من مدارس تركية متميزة بفضل معلِّميها وطلابها وما بُذل في سبيل إقامتها من جهود حثيثة، **هذه المدارس تتجاوز الصراع السياسي، كما تتطبَّع بالطابع التركي في بعض النواحي وتُمثل في نواحٍ أخرى تدفُّق اللغات العالمية لتصُبَّ في تيارٍ واحد، وهو ما يُعَدُّ إنجازاً دوليًّا وسعيًا يقوم به أبناء الأناضول (المتفرقون في أنحاء مختلفةٍ من العالم) نحو السلام العالمي.**

وفي الآونة الأخيرة، لُوحِظَت حالة من عدم التوازن في مختلف المجالات، وللأسف يود البعض -بسبب هذه الهيستيريا- لو يُضَحَّى بالمدارس التركية (التي تُعتبر علامة مميزة على تركيا) في سبيل حساباته السياسية، رغم عدم وجود علاقةٍ بين جريمةٍ ملفَّقةٍ كالسعي نحو إقامة دولةٍ موازيةٍ، وهذه المدارس الغَرَّاء ومَن يعملون فيها من أشخاص أبرياء، وقد يفكر المرء في الاستحواذ على استياء المواطنين من خلال التلاعُب بالحقائق عن طريق مثل هذه الدعاية القوية، غير أن أولئك الساعين إلى الإضرار بهذه المدارس -التي أضحت مصدر فخرٍ للشعب التركي- يرتكبون خطأً جسيمًا، وقد لا يكون بوسعهم إنقاذ أنفسهم من ذنب الإقدام على ذلك، لكن ألا يخافون الله مما اقترفته أيديهم؟!

"على تركيا أن تعود إلى الاستماع لصوت العقل، وإلى الالتزام بالقانون والعدالة والاحترام المتبادَل، فضلًا عن حاجتها إلى العودة إلى الحياة الطبيعية، فإثارة الكراهية والانقسام بين المواطنين وإقحام المساجد في الصراع السياسي والنفرقة بين الأتراك على أساس توجُّهاتهم، تُشكِّل جميعها عوائق تاريخية يتسبَّب فيها خطاب الكراهية الحادُّ الذي سيضرُّ الدولة والمجتمَع".

نهاية خطاب الكراهية[1]

في هذه الأيام نجد أنفسنا بصدد التعرُّض لِلُغةٍ حادَّةٍ وخطابٍ هدَّامٍ لم نعتَدْهما من قبل، حتى إن التصريحات المُهِينة قد باتت من قَبيل الزَّاد اليومي، وحتى إن مثل هذا السلوك لم يعُد يعترف بأي حدود، فالمتطاولون، الذين تتَّسم طباعهم بالغطرسة، لا يشعرون بوجود ما يكبح جماحهم، وهو ما من شأنه أن يؤدِّي إلى انهيار الأخلاق وتهافُت القيم.

فما الذي ينبغي لنا فعله؟

بادئ ذي بدء، من الضروري أن نوضِّح الأمور وأن نصحِّح الصورة بأكملها، ثم إننا بحاجة إلى تَبَنِّي لغةٍ وخطابٍ جديدَين، وإلى اتِّباع أسلوبٍ مبتكَر يكون علامةً مميّزة لنا، وإلى التوافُق على وجهات نظرٍ ومواقفَ لا يُمكِن أن تتقوَّض مهما حدث.

(١) جريدة "تودايس زمان" الإنجليزية، ١٣ أبريل ٢٠١٤م.

إن من شأن الخطاب الهدَّام الذي يسود حاليًّا أن يجرَّنا إلى العنف، لا شيء غيره، وقد جاء الهجوم على زعيم "حزب الشعب الجمهوري (*CHP*)" "كمال كِيلِيجْدَارْ أُوغْلُو (*Kılıçtaroğlu*)" إبان الأسبوع الماضي[٢] ليُمثِّل نَذِيرَ عنفٍ محتمَل، ورغم حقيقة وجود أماراتٍ على إمكانية وقوع هذا العنف، فإن أحدًا لم يتحمل مسؤوليته الوطنية فيستهجن هذا الوضع، مما قد يؤدي إلى مزيدٍ من الاضطرابات والأزمات داخل تركيا.

ولنتوقفْ قليلًا لنطرح على أنفسنا هذا السؤال: في أي دولةٍ من الدول العريقة ديمقراطيًّا يرحب أشخاصٌ يرتدون أكفان الموتى برئيس وزراء البلاد أو برأس الدولة؟ وهل يبادلهم هذا الشخص المنتخَب التحيَّة باحتضانهم؟ مثل هذا المشهد كثيرًا ما يُرَى في دول منطقة الشرق الأوسط، لكن المواطن الذي يعيش في دولة -مثل تركيا- تحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد يجد نفسه مدفوعًا إلى إبداء هذه الملاحظة: إن من شأن هذا النهج أن يؤدِّي إلى تطرُّف الأُمَّة وعسكرتها، ولا يمكن أن يكون محمود العواقب أو أن يُمثِّل مؤشِّرًا جيِّدًا.

يبدو أن بعض الناشطين السياسيين أخذوا على عاتقهم مَهَمَّة تدمير شيءٍ ما والقضاء على شخصٍ ما، وذلك بينما يركن رجال العقل والحكمة -بخاصةٍ مَن ينضَوُون تحت لواء هذه الأطراف السياسية الفاعلة- إلى الصمت، وبهذه الطريقة يصبح وقوع النوازل والمتاعب في المستقبل -لا قدَّر الله- أمرًا مرجَّح الحدوث، فهل لا بد لنا من معاناة المصائب ليبدأ البعض في التفكير بعقلانيَّةٍ ومسؤوليَّة؟

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

وعندما اتضح انتساب الشخص الذي هاجَمَ "كِيلِيجْدَارْ أُوغْلُو" إلى حزب العدالة والتنمية، صرَّح نائب رئيس الحزب "حسين جَلِيكْ" بأن حزبه يضم تسعة ملايين فرد، وأن قبول عضوية أمثال هذا الرجل نادرًا ما يحدث، كما أضاف أنه "كان ينبغي لمسؤولي الحزب أن يكونوا أكثر حذرًا في إدراج شخصٍ لديه سوابق جنائية".

و"جَلِيكْ" مُحِقٌّ في ذلك، غير أن شيئًا آخر تنبغي ملاحظته، هو أن أولئك الذين يتحدثون إلى أعدادٍ كبيرة من الجماهير، بمن فيهم هؤلاء الملايين التسعة من الأعضاء، يلجؤون إلى استعمال لغةٍ حادَّةٍ قد تؤدِّي إلى حتميَّة وقوع جرائم وإساءاتٍ جسيمة، لأن اللُّغة السياسية المستخدَمة ما عادت تتَّسم بالاحترام والكياسة، تجدر الإشارة ها هُنا إلى الطريقة التي أشار بها هؤلاء إلى متظاهري منتزه "جيزي" وإلى الاتهامات والتصريحات الخطيرة التي استهدفت حركة "الخدمة" على وجه الخصوص والتي جاءت مجافيةً للعقل والضمير.

إنني أشعر بالخجل من مجرَّد سرد واقتباس بعض هذه التصريحات والاتهامات، ومع ذلك يواصل أولئك الذين يُطلِقون مثل هذه الكلمات والتعقيبات توجيه نفس الإهانات بصورة يومية، تلك الإهانات والاتهامات التي نستمع إليها فتحزُّ في أنفسنا، إنما تقوم على أكاذيب وادِّعاءاتٍ مُفتراة، وللأسف فإن بعض الأشخاص يصدِّقها بالفعل، فحين تكرِّر كذبتك آلاف المرات، سيصدقها -في نهاية المطاف- مَن ليسوا على بيِّنةٍ من حقائق الأمور، لكنَّ ذلك سيؤدِّي إلى انقسام المجتمع في النهاية.

وإن اللُّغة والخطاب المستخدَمين ضدّ فتح الله كولن، وهو واحد من أكثر المفكِّرين وقادة الرأي تميُّزًا داخل تركيا، وكذلك ضدّ أتباعه،

ليسا مجرد نموذجٍ لخطاب الكراهية، فهما يُمثلان -فوق ذلك- لغةً ذات طابعٍ استئصالي، وحين تُقدِّم هؤلاء الأشخاص بوصفهم مصدر جميع الشرور، فإنك حقًّا ترتكب جريمةً ضدّ الإنسانية، جريمةً قانونيةً وخطيئةً دينيَّة لا يُمكن تبريرها بمُوجب القانون أو تعاليم الدين.

إن أطفالًا في سنّ ما بين الثامنة والعاشرة يستجوبهم في غرف منفصلةٍ مفتشو وزارة التربية والتعليم، فما الذي يعنيه ذلك؟ ألا يُمثل عودةً لممارسات ٢٨ فبراير؟ ثم إن اتهام آلاف الأفراد دون تقديم أي برهانٍ أو دليلٍ، وإزاحتهم من مواقعهم لإعادة تعيينهم في مواقع أخرى، لَيتسبَّب في اتساع دائرة الظلم، أفلا يسوؤكم على الإطلاق هذا الظلم الذي تُوقِعه المداهمات ضدّ مؤسَّسات حركة "الخدمة" وضدّ كلِّ ما له علاقة بها؟

على تركيا أن تعود إلى الاستماع لصوت العقل، وإلى الالتزام بالقانون والعدالة والاحترام المتبادَل، فضلًا عن حاجتها إلى العودة إلى الحياة الطبيعية، فإثارة الكراهية والانقسام بين المواطنين وإقحام المساجد في الصراع السياسي والتفرقة بين الأتراك على أساس توجُّهاتهم، تُشكِّل جميعها عوائق تاريخية يتسبَّب فيها خطاب الكراهية الحادُّ الذي سيضرُّ الدولة والمجتمَع.

الاضطهاد استنادًا إلى عناوين الصحف

لطالما تَسَبَّب عدم القدرة على التمييز بين التقرير الصحفي والبلاغ الرسمي، أو بين عمل المراسل وعمل الْمُخبِر، لطالما تَسَبَّب في أكبر مشكلات الشأن التركي، إذ إن وسائل الإعلام التقليدية دائمًا ما تعتمد على سيناريو غير ديمقراطي تمامًا، يتمثل في:

أولًا: كتابة تقريرٍ صحفي لا أساس له يفترض وجود وقائع إجرامية.

ثانيًا: يتحرك النائب العامُّ على أساس هذا التقرير للشروع في إجراء تحقيقات.

ثالثًا: يُعَدُّ تقريرٌ جديدٌ بهدف إكمال الصورة... ثم تتكرر الأكاذيب هنا وهناك بغرض تعزيز التقرير الزائف، إنه نفس التكتيك الذي ينتهجه صُنَّاع الانقلابات.

وتلجأ وسائل الإعلام في الوقت الراهن إلى اتِّباع هذه الطريقة التقليدية لقمع الجماهير، تلك الطريقة المتمثلة في تلفيق التُّهَم وتزييف الوعي الشعبي، والتي تقوم بها أجهزة إعلامية يُنظَر إليها باعتبارها إسلاميةً ومحافظةً وداعمةً للحكومة ومحسوبةً عليها، يُضاف إلى ذلك ممارستها هذه الأساليب بشراسةٍ بالغة.

وفي الآونة الأخيرة أَعَدَّت صحيفة "أَكْشَامْ (*Akşam*)" اليومية تقريرًا عدائيًّا حول جريدة "زمان"، بالاستناد إلى مزاعم لا أساس لها على الإطلاق، إذ زعمت الصحيفة أن "زمان" رفضت الكشف عن بعض الوثائق التي نجحت الشرطة في ضبطها أخيرًا! وهذا كذب صريح، ردَدْنا عليه بأنْ طلبنا منهم إثبات هذه الادِّعاءات وبأننا سنعتبرهم مجافين للشرف حالَ لم يتمكنوا من ذلك، ومن وقتها لم نسمع ردًّا من جانب "أَكْشَامْ" سوى العمود المطوَّل الذي كتبه رئيس التحرير "محمد أُوجَاكْتَانْ (*Ocaktan*)" الذي يُشِيد فيه بالحكومة، دون إشارة إلى أيِّ شيءٍ يتعلق بأكاذيبهم، ودون حتى تقديم اعتذار، والرجل شاعرٌ سابق ونائبٌ أسبَقُ عن حزب العدالة والتنمية، غير أنه لا يستشعر الخجل جرَّاء هذه الافتراءات.

لقد فقدت وسائل الإعلام الموالية للحكومة صوابها وقدرتها على التعقل، إنها توجّه ادِّعاءاتٍ زائفةً يفتح النائب العامُّ على أثرها تحقيقات، في الأسبوع الماضي[٣] شهدنا اعتماد النيابة العامَّة في تحقيقاتها على تقارير كاذبة أعدتها صحيفة "سِتَارْ (*Star*)" اليومية، ولعله لم يكن مُمكِنًا إلقاء القبض على مجموعة من مأموري شرطة مدينة "أضنه" لولا التقارير الإخبارية لهذه الصحيفة ولولا الإعجاب الشخصي الذين يُكِنُّه قاضي التحقيق تجاه أَرْدُوغَانْ، وهو ما أصاب العدالة في مقتل.

وإنه لَمِن المثير للاهتمام أن نجد أن أعضاء وداعمي الحزب السياسي الذي التمس رئيس النيابة من المحكمة الدستورية حلَّه استنادًا إلى تقارير إعلامية، نجدهم يوجّهون اتهاماتٍ كاذبةً تعتمد على أنباءٍ غير مؤكَّدة، مرتكبين نفس الخطأ، لتزعم وسائل الإعلام التابعة لمجموعةٍ معينةٍ من الأشخاص أنهم قد تَعَرَّضوا للظُّلم إبان قضية "جوجل"، بينما تحاكِم هذه الوسائل نفسُها الآخرين بالرجوع إلى وثائق "جوجل"، وفي الماضي، أُدينَ البعضُ بسبب التقارير الإعلامية، ثم كان أن تغيرت الأقدار، فلجأ ضحايا الأمس إلى الشيء نفسه اعتمادًا على الطريقة نفسها، غير أنهم قد تَنَاسَوا حقيقةَ أن الدول لا يُمكن أن يطول بقاؤها بالظلم والاضطهاد.

(٣) من تاريخ كتابة المقال.

"ولا يُمكـن للمكارثية أن تبقى إلى الأبد في أي مكان، لكنَّ أولئك الذين يأبون الانضمام إلى معركة إعلاء سيادة القانون سيتوجب عليهم فيما بعد أن يعيشوا مُكلَّلين بالعار، فهذا هو ما آلت إليه الأمور بصورةٍ دائمة".

عندما تعود "المكارثية" من جديد[1]

كان "جوزيف ريموند مكارثي (*Joseph Raymond McCarthy*)" قد نجح في وضع ملامح أجندته السياسية من خلال التلويح بقائمة سوداء كان يحملها بيده، بلجوئه إلى هذه الطريقة تَمَكَّن من إلقاء الرعب في قلوب المواطنين، حتى إنه أطلق عباراتٍ من قبيل: "إليكم قائمةً بأسماء الخونة والجواسيس!"، كذلك فقد أفصح عن أعدادهم على نحوٍ لا تُعوِزه الدقة، إذ حَوَت قائمته أسماء مائتين وخمسة أشخاص، إلا أن جميع "وثائق الإثبات" التي لوَّح بها سيناتور ولاية "ويسكونسن (*Wisconsin*)" كانت إمَّا مزوَّرةً وإما غير ذات صلةٍ بالاتهامات، مستعملًا هذه الوثائق المفبركةَ كشكل من أشكال "فواتير التنظيف الجافّ".

مع ذلك أفادته هذه المستندات أيَّما إفادة، إذ تَمَكَّن بمقتضاها من تفرقة الشعب الأمريكي وتعريضه لخطاب الكراهية على مدى عَقدٍ كامل، وقد كان يُعتقد أن بحوزته عشرات الوثائق داخل تلك الحقيبة الغامضة التي دائمًا ما حملها معه، كما كان يُفترض أنه يتحدث بمهابةٍ

(١) جريدة "تودايس زمان" الإنجليزية، ١٢ مايو ٢٠١٤م.

تليق برجال الدولة، غير أن الأشخاص الذين دفعهم الفضول -بعد موته- إلى تفتيش حقيبته لم يجدوا شيئًا بداخلها، إذ اعتمدت اتهاماته على الوهم، وانحصرت في الدعاية السوداء التي تهدف إلى تخويف الجماهير ليس إلا.

لقد تَسَبَّبَت المكارثية في إحداث حالةٍ من جنونٍ غاب عنه المنطق إلى حدِّ تحوُّله من مجرَّد أوهامٍ يتصوَّرها شخصٌ يتَّسم بضيق الأُفُق إلى استبدادٍ تمارسه الدولة، ثم كان أن عُرفت هذه الأيديولوجية بهذا الاسم، وقد اكتسبت تلك الأحداث التي جَرَت في خمسينيات القرن العشرين طابعًا بالغ الرمزية، لدرجة أن عديدًا من الحركات المشابهة كثيرًا ما صُوِّرت على أنها حركاتٌ مكارثية، ولذلك ما يبرِّره بطبيعة الحال، ولَمَّا لم يتمكن "مكارثي" من إثبات التُّهَم بحقِّ أعضاء قائمته التي حوت مائتين وخمسة شيوعيين نجحوا في اختراق أجهزة الدولة، فإنه قد عمد إلى تخفيض الرقم إلى ثمانين، ثم إلى خمسين، غير أنه لم يتمكن من إثبات ذلك أيضًا، فقد كان يتحدث عن شبكةٍ وهميةٍ محضة.

لكن ألم يكُن في الولايات المتحدة اشتراكيون أو شيوعيون؟ بلى، بطبيعة الحال كان فيها بعضٌ منهم، إلا أنه لم يكُن يُسوِّغ اتهامهم بـ"التجسس" و"الخيانة" و"اختراق أجهزة الدولة" دليلٌ، لكنَّ "مكارثي" لم يعبأ بسَوْق الأدلَّة، ومع ذلك فإنه كان دارسًا للقانون، مما يعني أنه على الرغم من عدم شهرته محاميًا ناجحًا، فإنه قد حاز شكلًا من أشكال الدراية بمنظومة القوانين، حتى إنه شغل منصب قاضٍ لبعض الوقت، ومن المؤكَّد أنه كان على علمٍ بالطابع الإجرامي لِمَا يرتكبه، لكنَّه -كما أسلفنا- لم يُبالِ بكل ذلك، وبينما كان يُلوِّح بالوثائق التي بين يديه،

كان يتحدث عن الخونة الذين كانوا على وشك بيع الدولة للروس، وطبقًا لـه، فإن "الأعـداء" قد تَمَكَّنُوا من التسـلُّل إلى مكتب وزيـر الخارجية في المقام الأول، وأكرِّر مرةً أخرى، لقد كان يتحدث عن وجود وثائق مزوَّرة أو وهميَّة.

لقـد وفَّرَت الأجواء المتوتـرة للحرب الباردة الفرصةَ المناسـبة لمثل هذه الافتراءات، ولعلّ من الصحيح أن شخصًا يُجيد الكذب قد عمل على الترويج لها، غير أن أفرادًا عديدين كانوا على أُهْبَة الاستعداد لتلقُّفها، وفي الواقـع ما إن أعاد "مكارثي" تسـويق عملية التعقُّب الشـائنة هذه التي تشبه عمليات تَعَقُّب السَّـحَرة والسـاحرات، حتى حَظِيَ بتأييدٍ شعبيٍّ كبير، وقد أظهـرت اسـتطلاعات الرأي العامّ التي أُجريت فـي وقت كانت المكارثية فيه في طريقها إلى الزوال، أن عديدًا من أنصاره قد اعتقدوا حقًّا في تُرَّهاته تلك، حتى إن نسبة دعمه قد بلغت ٥٠ بالمائة من مجموع الناخبين، بينما شـكَّل المقترعون الذين لم يحسـموا أمرهم بَعْدُ ٢١ بالمائة، والمنتقدون لإرهـاب الدولة نحـو ٣٠ بالمائة، وكان من الغريب أن يفوز الجمهوريون بهذه الانتخابات بسبب ما تَعَهَّدوا به من محاسبة الديمقراطيين على خلفية قضيـة "الخونـة الذين نجحوا في اختراق أجهزة الدولة" كما سـبق واقترح "مكارثـي"، لكنهـم لـم يتمكنوا من العثـور على "جاسـوسٍ" واحدٍ داخل الدولـة علـى الرغـم مما بذلوه من جهـود، ثم بدأ القناع في السـقوط عن وجه السـيناتور المسـتبدّ، وبدأت وسـائل إعلامٍ عديدةٌ فـي فضح أكاذيبه وتعاملاتـه مـع الأشـخاص الْمُدرَجين على قائمته السـوداء، فانتهت أكبر عمليةِ تَعَقُّبٍ شَهِدَها القرن العشرون، لكنَّ التاريخ لم ينسَها قَطُّ، بل ظلت وستظلّ موضـع تذكُّرٍ دائم.

لنطرَحْ هذا السؤال: هل من الممكن حتى نسيانُها؟ لقد استُخدمت بطريقةٍ بارعةٍ نفس طرق الدعاية السوداء التي اتُّبعت إبَّان الحِقْبة النازيَّة، وعومل آلاف المواطنين كمجرمين محتمَلين، واستُغِلَّت الموارد العامَّة لتدشين الحملات التي تهدف إلى التشويه، وأُدرِجَت أسماء بعض المثقَّفين البارزين على القوائم السوداء، ومُزِّقت الدوائر الأدبية وقطاع صناعة السينما بالادِّعاءات الفارغة، وبالفعل حاول هؤلاء الذين أطلقوا صيحاتٍ من قبيل "إننا نخسر بلادنا" أو "داخل الدولة جواسيس أو عملاء" إيجادَ الوُشَاةِ في كل القطاعات، وكافَؤُوا أولئك الذين روَّجوا مزاعم لا أساس لها.

وبعد مرور نحو ٥٠ عامًا أُتيح للجماهير أن تطَّلع على قُرابة ٥٠٠٠ صفحة من التحقيقات التي باشرها "مكارثي" بنفسه، وكما يُمكننا جميعًا أن نرى، فإن هذه العقلية المتشكِّكة قد أجبرت الجميع على أن يتحولوا إلى مُخبِرين، في محاولةٍ منها لدفعهم إلى إثبات ما تَوَهَّمَته، وكان "مكارثي" تَسَبَّب في متاعب جَمَّةٍ لكلٍّ من برتولد بريخت وهوارد فاست وداشييل هاميت وتشارلي شابلن وآرثر ميلر، وغيرهم كثير، وما زالت المحنة القاسية التي تَعَرَّض لها إيليا كازان (المولود بإسطنبول) مثار جدل، إذ اضطُرَّ تحت وقع عدم قدرته على تحمل الضغوط الشديدة إلى الوشاية بثمانيةٍ من زملائه في هوليوود للجنة "مكارثي"، ليكون عليه أن يحيا مُكلَّلًا بعار هذه الفعلة طوال حياته.

ولم يكُن "مكارثي" وحده في كل ذلك، بل كان داعمه الأساسي هو "ج. إدغار هوفر (*J. Edgar Hoover*)"، رئيس دائرة الأمن والاستخبارات المحلية الأمريكية، الذي ما كان لـ"مكارثي" من دونه أن يتمادى إلى هذا

الحَدِّ في جهوده الرامية إلى تشويه سمعة المواطنين وإدراج أسمائهم على قوائمه السوداء، ويُمكن للمهتمّين بمعرفة هوفر هذا أن يشاهدوا الفيلم المُنتَج عام ٢٠١١م، من بطولة ليوناردو دي كابريو، والذي يُظهر كلًا من "مكارثي" وصاحبه تَوْأَمَي رُوحٍ تكفَّلا باختلاق الجرائم من العدم حين لم يتمكَّنا من العثور على ما يُثبت وجود أيّها، ويضيف البعض شخصًا ثالثًا إلى هذا الثنائي، يجعلون منه العقل المدبّر لدولة الرعب هذه، وقد كان هذا الشخص صحفيًّا بطبيعة الحال، بما أن وجود صحفيٍّ مسألةٌ لا غِنى عنها لأي جهد يهدف إلى إقامة مجتمعٍ قوامه الرعب، وستكون هذه النقطة الأخيرة بذرة مقالٍ آخر.

قد تظهر المكارثية في أي مكان حول العالَم في أي وقتٍ، وقد تستولي على جهاز الدولة بأكمله، وحين تبزغ علاماتٌ من مثل توجيه الاتهامات التي لا أساس لها، واختلاق الجرائم بهدف الافتئات على المواطنين، واستخدام لغةٍ تمييزيةٍ إقصائيةٍ بلا هوادة، وعندما يصير خطاب الكراهية زادًا يوميًّا، فكن على يقينٍ من أن المكارثية تُوشِك على الأخذ بزمام هذه الدولة، ولعل المصير نفسه دائمًا ما يكون بانتظار هذه العقلية المشؤومة التي تُبقِي المجتمع تحت التهديد لفترةٍ معيَّنةٍ من الزمان، ألا وهو مصير الهزيمة وخيبة الآمال.

ولا يُمكن للمكارثية أن تبقى إلى الأبد في أي مكان، لكنَّ أولئك الذين يأبون الانضمام إلى معركة إعلاء سيادة القانون سيتوجب عليهم فيما بعد أن يعيشوا مُكلَّلين بالعار، فهذا هو ما آلت إليه الأمور بصورةٍ دائمة.

أليس لديكم أيُّ وازعٍ خلقيٍّ أو اعتبار للقيم؟

لسوء الحَظِّ أصبح من المعروف عن وسائل الإعلام التركية ميلها إلى اختلاق التقارير الكاذبة، فما إن يُشار إلى شخصٍ ما أو إلى جماعةٍ بوصفهما من المعارضين أو من المستهدَفين، حتى توجّه الوجوه الإعلامية إهاناتها الجسيمة إلى هذا الشخص أو إلى هذه الحركة، ومع ذلك لم يسبق للوضع أن كان أكثر خطورةً مما هو عليه في الوقت الراهن، إذ يُقدِّم أولئك الذين يُعِدُّون التقارير الزائفة ويوجّهون الاتهامات الباطلة أنفسَهم -للأسف- على أنهم إسلاميون أو إسلاميون سابقون أو محافظون، أو هذا هو الانطباع الذي يُخلِّفونه على أقلِّ تقدير، ومن المُؤسِف حقًّا ملاحظة أن أضرار ذلك لا تتوقف عند حَدِّ النَّيْل من صُورَتهم فحسب، بل تنال كذلك من صورة أصحاب الهُوِيَّة الإسلامية جميعًا.

وأنا لا أعرف إن كانوا يُبالُون بكل ذلك حقًّا، لكنني أعرف شيئًا واحدًا على الأقلِّ شَهِدتُه بنفسي، هو افتراؤهم كل أنواع الأكاذيب واعتمادهم على كل أسلوبٍ يُفضِي إلى التشهير، بهدف إفساد صورة الأستاذ فتح الله كولن وأتباعه، كما أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة تُعِدُّ التقارير الزائفة بصفةٍ يومية، ورغم أن ما يُروِّجونه من أكاذيب يُعَرَّى ويُنكَر، فإنهم لا يُظهرون أي بادرةٍ خجل، بل يواصلون تكرار نفس المزاعم الباطلة بوقاحة، ولا يكاد يمرُّ يومٌ واحدٌ دون أن يَعملوا على تشويه الحقائق، ومن جانبنا فإننا نفضح هذه الصحافة غير المسؤولة، لكنهم لا يحفلون بذلك، حتى إنني أقسم بالله أنه لم يسبق لوسائل الإعلام التركية أن شهدت مثل هذا النهج المتشدد من قبل، فما يفعلونه لا يمتُّ إلى الصحافة بِصِلَة، بل إنهم أصبحوا مَحْض أدواتٍ لا تَصلُح إلا للدعاية.

على سبيل المثال، نشرت مطبوعة "أَكْشَامْ"، التي تزعم أنها جريدةٌ، تقريرًا مليئًا بالأكاذيب حول صحيفة "زمان" اليومية، ومن ناحيتي طالبت رئيس تحريرها، النائب البرلماني السابق "محمد أُوجَاكْتَانْ"، بإثبات مزاعمه، وإلا فإنني سأجد نفسي مُرغمًا على اعتبار صحيفته صحيفةً شائنة، كما طالبتهم بتقديم الاعتذار حالَ عدم تَمَكُّنهم من إثبات ما يدَّعونه... وإلى الآن لم يصدر عنهم أي ردّ، على الرغم من ضرورة تمتُّعهم بالنَّزْر اليسير من الشرف، ودعونا نفترض أنهم قد أَعَدُّوا هذا التقرير عن طريق الخطأ، وأنهم يحاولون بالتزامهم الصمت التأكُّد من ضياعه في غياهب النسيان، لكنَّ عليهم -على الأقل- أن يتوقفوا عن افتراء المزاعم وكتابة التقارير الزائفة بالطريقة نفسها ضدّ الداعية الإسلامي فتح الله كولن، غير أنهم يعكفون بدلًا من ذلك على نشر الأنباء الكاذبة بشكلٍ يومي.

وليس بينهم وبين صحيفة "يَنِي شَفَقْ (*Yeni şafak*)" اليومية من فارقٍ، إذ قدمت ادِّعاءً يفتقر إلى الدليل بشكلٍ واضح، بزعمها أن كلًا من الأستاذ سعاد يلديريم ورجل الأعمال مصطفى كاورماجي قد سافر إلى الولايات المتحدة وزار السيد كولن، وأضاف تقرير الصحيفة أن كولن قد أسرَّ إليهما بأنه لم يعُد "لعلاج" أو رأب الصدع بين الحكومة وحركته متَّسَعٌ من الوقت، لأن الأمور تجاوزت هذه المرحلة بالفعل، كما ألمح التقرير إلى أن الأستاذ كولن لا ينوي اتخاذ أي إجراءٍ حيالَ تحقيقات الرشوة والفساد التي أُمِيطَ عنها اللثام في ١٧ ديسمبر، ومن جانبه صرَّح كاورماجي برفضه هذه الادعاءات التي أوردتها الصحيفة، كما أكد سعاد يلديريم أنها إنما تفتري الأكاذيب، لأنه لم يسافر إلى الولايات المتحدة في غضون الأحد عشر عامًا الأخيرة، ثم إن نفس هذه الصحيفة قد أعدَّت تقريرًا

آخر يذهب إلى أن هذه الواقعة قد نَمَت إلى علم رئيس الوزراء من خلال تقريرها سالف الذكر، لنقُل إنك لو لم تجد حَرَجًا في الكذب فيجب -على الأقلّ- أن لا تُباهي به، وفي النهاية، عندما انكشفت افتراءاتهم، فإنهم أعادوا نشر نفس الكذبة مع تغيير الأسماء.

كما أنني لم أتعرَّض بالذكر لأكبرهم كذبًا، وذلك لأن صورته ومكانته تتعرضان للهدم يوميًّا على شاشات التلفزيون وفي طَيَّات الصحف، وإن كانوا لا يأبهون لذلك، وفي الآونة الأخيرة كتبوا عنوانًا صحفيًّا يقول إن اجتماعًا سِرّيًّا قد انعقد بمشاركة ٥٠٠٠ فرد! نعم، هذا ما كتبوه! انعقد اجتماعٌ سريٌّ في مدينة إزمير حضره ٥٠٠٠ فرد! ورغم أنهم يكذبون كما هو واضح، فإن بعض الأشخاص السُّذَّج لا يَرَون ذلك.

كذلك يقدِّم بعض الأشخاص أنفُسَهم ككُتَّاب أعمدةٍ صحفيةٍ، ويشعرون بالاستياء البالغ إزاء الدعاوى القضائية التي تُرفَع ضدَّ الأكاذيب وحملات التشهير التي يشنُّونها، ويكاد هؤلاء يكونون على استعدادٍ لقتل أنفسهم، لأن أيًّا من قصصهم لم تتمخَّض عن ادِّعاءٍ جنائيّ يُمكن إثباته بالأدلَّة خلال الخمسة أشهر الماضية "أوائل عام ٢٠١٤م"، هذا، ويُسجِّل التاريخ حاليًّا تلك التصريحات والأفعال الخطيرة التي يُدلِي بها أولئك الذين يُلمِّحون إلى ضرورة تلفيق الجرائم إن لم تتوفر أدلَّة الإدانة.

مثل هؤلاء الأشخاص يحمل كُلٌّ منهم بداخله نسخةً طبق الأصل من مكارثي، وإنه لَمِنَ المحزن حقًّا أن تجد امرأةً تلجأ إلى الأساليب التي سبق لسيناتور ولاية ويسكونسن توظيفها فيما مضى، فتطالب بمعاقبة أعضاء "الدولة الموازية" (أي حركة "الخدمة")، كما أنه من المحزن أيضًا أن نجدها تُقدِّم نفسها كصحفية.

على أي حال، فلديَّ توصيتان أوَدُّ توجيههما إلى هؤلاء الصحفيين المحافظين الناشئين، أُولاهما: إذا ما كنت تعتزم إلقاء اللائمة زُورًا على الآخرين وتنوي افتراء الكذب، فعليك أن تتأهب للخضوع لِمُساءَلة القانون، ولا حاجة إلى ردة فعلك إزاء ما يُقام ضدَّك من دعاوى قضائية، بحيث تسأل عن مصدر المال اللازم لتحريك الإجراءات القانونية، ثانيتهما: في حالة التحرّي عن حياة المواطنين وعدم العثور على أي أمارةٍ تدل على وجود أنشطةٍ إجرامية، فليس عليك انتظار تلفيق الجرائم والتلاعب بالحقائق، ولو حسبت أن بمقدورك تحقيق أهدافك من خلال الممارسات والأساليب الغوغائية فإنك على خطأ، وينبغي أن تشعر بالخجل من الطريقة التي تنظر بها إلى الله، وأن تتذكَّر عجزك عن الْمُحَاجَّة عن أكاذيبك واتهاماتك الباطلة في يوم الدين.

"يبدو أن من يقودون تركيا نسوا مَهامَّهم الأصلية منذ وقت طويل، ولقد تسبَّب تشتُّت الذهن في حدوث حالة من الانزلاق الخطيرة، لدرجة أنه كما لا يُفهم سببُ وقائع الفَشل المتوالية اليوم، فإنه لا تُدرَك العواقبُ الوخيمة للكوارث المحتملة التي قد تحدث غدًا."

ماذا يحدث إذا أصيب عقل الدولة بالضمور؟[1]

تخضع تركيا لاختبارات صعبة جدًّا في الداخل والخارج، وللأسف فهي لا تستطيع الخروج من أي اختبار من هذه الاختبارات بشرف وعزة، ذلك أن ذهنها مشتت، وروحها متعبة، وأخشى لو استمر هذا الوضع ألّا ينتهي الفشل، ويدفع ثمن هذا كلُّ محِبٍّ لهذا الوطن، أتسألون لماذا؟

يبدو أن من يقودون تركيا نسُوا مَهامَّهم الأصلية منذ وقت طويل، ولقد تسبَّب تشتُّت الذهن في حدوث حالة من الانزلاق الخطيرة، لدرجة أنه كما لا يُفهم سببُ وقائع الفَشل المتوالية اليوم، فإنه لا تُدرَك العواقبُ الوخيمة للكوارث المحتملة التي قد تحدث غدًا.

ها نحن نرى ما عاشته تركيا مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)! ففي الوقت الذي كان يتحتّم فيه على تركيا وضْع مسافة مع مثل هذه التنظيمات، وحتى النظر إليها بعين الريبة؛ أفضت السياسة الخارجية التركية إلى الوضع الحالي بعدما أخطأت في "ربْط الزر الأول" بسبب هاجس سوريا الذي كان يراودها، وإنَّ من رتّبوا كل حساباتهم على

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٨ يونيو ٢٠١٤م.